مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

نماذج من تعقُّبات ابن حَجر على الحاكم النيسابوري في التلخيص الحبير

الباحثة: شهد محمد العليوي

طالبة دكتوراة من كلية الشريعة جامعة دمشق

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1029-8908

العدد ١٢٩ - السنة ٣٧

ذو القعدة، ١٤٤٣هـ - يونيو ٢٠٢٢م

البحث الخامس

نماذج من تعقُّبات ابن حَجر
على الحاكم النيسابوري في التلخيص الحبير

الباحثة: شهد محمد العليوي

طالبة دكتوراة من كلية الشريعة جامعة دمشق

10.34120/0378-037-129-005

نماذج من تعقُّبات ابن حَجر على الحاكم النيسابوري في التلخيص الحبير

الباحثة: شهد محمد العليوي *

تاريخ استلام البحث: يناير ٢٠٢١م تاريخ إجازة البحث: مارس ٢٠٢١ م

ملخص البحث

تناول هذا البحث تَعقُّبات الحافظ ابن حَجر العسقلاني في كتابه التلخيص الحبير على الإمام الحاكم النيسابوري.

وهو بحثٌ يتناول موضوعًا في غاية الأهمية، حيثُ تعقَّبَ العلماء بعضهم بعضًا فيما اتضح لهم أنهم قصّروا أو وَهِموا فيه، وكان للحافظ ابن حجر عناية عظيمة بتتبُّع آراء مَن سبقه من العلماء، فقد نبَّه على مواضع وَهِمَ فيها الحاكم أو أخطأ فيها، واتسمت تعقباته بالوضوح لارتباطها بالدليل الذي يبيِّن جانب الحق فيها.

شملت هذه التعقبات أوهام الحاكم في المستدرك على الصحيحين ومعرفة علوم الحديث.

وجاءت مسائل التعقبات متنوِّعة منها ما يتعلَّق بالحكم على الرواة، أو الحكم على الأسانيد، أو الوَهْم في أسماء الرواة، أو الوهم في استدراكه على الشيخين.

وكان من نتائج هذا البحث: التعقُّب علمٌ مفيدٌ حيث درج العلماء على الاستفادة من جهود مَن سبقهم، بتتبع آرائهم، وإصلاح خطئهم، والاستدراك عليهم.

نبَّه البحث إلى ضرورة عدم الاعتبار بتصحيح الحاكم للحديث، إلا بعد دراسة إسناده ومقارنته بأحكام غيره من المحدثين.

تنوَّعت الألفاظ التي تعقَّب بها ابن حجر الحاكم: فمنها ما يدلُّ على المخالفة أو الوهم أو الغلط أو نفي الصحة.

بلغت تعقبات ابن حجر على الحاكم في التلخيص قرابة (٨٥) موضعًا، والتي وردت في هذا البحث (٢٣) مسألة، منها (٢١) مسألة تعقَّب فيها ابن حجر الحاكم في المستدرك، ومسألتان تعقَّبه في معرفة علوم الحديث.

الكلمات المفتاحية: ابن حجر، الحاكم، تعقبات، المستدرك، وَهِمَ.

(*) مدرس للتربية الإسلامية في ثانويات حلب، منذ عام ٢٠٠٨. طالبة دراسات عليا (دكتوراه) في الحديث النبوي وعلومه في كلية الشريعة بجامعة دمشق. حاصلة على شهادة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه من كلية الشريعة بجامعة دمشق، عام ٢٠١٥. وشهادة دبلوم في الحديث النبوي وعلومه من كلية الشريعة، عام ٢٠٠٧.

الاهتمامات البحثية: علوم الحديث وتطبيقاته النظرية، ومناهج المحدثين، والعلل والتخريج.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. فإن كتاب التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني من أهم الكتب التي أُلِّفت في أحاديث الأحكام، وقد ضمَّن ابن حجر في هذا الكتاب تعقُّبات على كثيرٍ ممن أتى قبله من المحدِّثين سواء في الحكم على الأحاديث أو فيما يتعلق بالرواة، فبيّن مواضع الوهم والغلط التي وقعوا فيها، ونبَّه إلى وجه الصواب فيها، وذلك لبيان الحق وتوضيحه.

وقد أُفرِد هذا البحث للحديث عن تعقباته على الحاكم النيسابوري.

حدود البحث:

اقتصرت هذه الدراسة على المسائل التي تعقَّب فيها ابن حجر الحاكم لخطئه أو وهمه، ولم أتعرَّض للمواضع التي وافقه فيها.

وقد تضمَّن هذا البحث دراسة نماذج من التعقبات، استقصيتُ فيها الاصطلاحات التي استعملها ابن حجر في التعقُّب على الحاكم.

أهمية البحث وأهدافه: تتجلى أهمية هذا البحث في النقاط الآتية:

١-بيان منهج العلماء في التعامل مع أخطاء من سبقهم، وأسلوبهم في النقد.

٢-عدم وجود دراسة علمية شملت تعقبات ابن حجر على الحاكم في التلخيص الحبير.

٣-كون الحافظ ابن حجر من أبرزِ علماءِ الحَدِيثِ المُتَأَخِّرينَ لما لهُ من شهرةٍ واسعة بين أقرانهِ من العُلَمَاء، حيث اعتنى بتخريجِ الأَحَادِيثِ وتراجمِ الرِّجَال وخاضَ في جرحهِم وتعديلِهِم.

٤-أهمية كتاب التلخيص الحبير الذي جمع فيه ابن حجر خلاصة آراء مَن سبقه من المحدثين مع دقة التحقق من الأقوال، وكونه أشمل كتابٍ جمع تعقباته على الحاكم.

وأما **الهدف** من هذه الدراسة:

١-معرفة مصطلحات ابن حجر في تعقباته على الحاكم.

٢-معرفة المواضع التي وَهِمَ فيها الحاكم.

٣-معرفة المواضع التي وَهِمَ فيها الحاكم، وكان الخطأ فيها من غيره.

منهج البحث:

١-استقراء التعقبات من كتاب التلخيص الحبير، ثم اختيار نماذج منها، وتصنيفُ ما تمَّ

اختياره حسب نوعها ودراستها دراسة علمية حديثية.

٢-اتباع المنهج التحليلي النقدي حيث قمت بتقسيم التعقبات إلى أقسام، ودراستها ونقد التعقبات والأقوال للوصول إلى نتيجة.

أسئلة البحث ومشكلته:

١-هل أصاب ابن حجر في كل تعقباته التي وردت في البحث؟

٢-هل كان سبب الوهم فيها من الحاكم، أم كان الوهم ممن نقل عنه الحاكم؟

منهج الكتابة في البحث:

-راجعت مواطن التعقبات حيثما وردت عند الحاكم، وذلك للوقوف على قول الحاكم وعدم الاكتفاء بنقل ابن حجر عنه.

-صدَّرتْ المسألة ببيان الحديث الذي هو موضع التعقُّب مع الاختصار من الإسناد وذلك لطول الأسانيد، ثم بيان كلام الحاكم فيه، ثم تعقب ابن حجر على كلام الحاكم، ثم ذكرتُ إن كان ابن حجر تعقب الحاكم في كتابه إتحاف المهرة في هذا الحديث أو لا، ثم شرح موضع التعقب وتعليق الباحثة عليه.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث في عناوين الرسائل والأبحاث، لم أقف على دراسة مستقلة أفردت تعقبات ابن حجر على الحاكم في كتابه التلخيص الحبير بالبحث.

وقد وقفت على بعض الدراسات التي تناولت تعقبات ابن حجر في كتابه إتحاف المهرة على الحاكم في المستدرك ومنها: (تعليقات وتعقبات الحافظ ابن حجر على المستدرك للحاكم من خلال كتابه إتحاف المهرة) للباحث محمد إسحاق إبراهيم بجامعة الأزهر.

ومن هذه الدراسات أيضاً: (مقارنة تعقبات ابن حجر بالذهبي على مستدرك الحاكم وأثر ذلك على الأحكام الفقهية) للباحثة نوير الرشيدي بجامعة القاهرة.

وكان الهدف من الأطروحة: جمع تعقبات ابن حجر التي وردت في الإتحاف على المستدرك ومقارنتها بتعقبات الذهبي.

لكنْ بالنظر في التعقبات التي اخترتها في هذا البحث، فإنَّ أكثر التعقبات التي وردت في التلخيص لم ترد في الإتحاف، بل كان ابن حجر يذكر تخريج الحاكم للحديث في الإتحاف دون أن يتعقبه بشيء كما سيأتي في موضعه من البحث.

خطة البحث

المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام الحاكم والإمام ابن حجر، وبيان معنى التعقب.

المطلب الثاني: تعقبات تتعلق بالحكم على الإسناد.

المطلب الثالث: تعقبات تتعلق بالحكم على الرواة.

المطلب الرابع: تعقبات تتعلق بالوَهْم في أسماء الرواة

المطلب الخامس: تعقبات تتعلق بالوهم في استدراكه على الشيخين وقد أخرجاها، أو استدركها على الشيخين أو أحدهما ولم يخرجاها.

المطلب الأول
تعريف موجز بالإمام الحاكم
والإمام ابن حجر، وبيان معنى التعقب

أولاً: الإمام الحاكم النيسابوري:

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حَمْدُويَه بن نعيم الضَّبي المشهور بابن البيِّع. وكان مولده يوم الاثنين بنيسابور وذلك سنة ٣٢١هـ[١].

وأما شيوخه وطلبه للعلم: جدَّ في السماع من مشايخ بلده، وكان أول سماعه وعمره لا يتجاوز تسع سنوات، روى عن ألف شيخ أو أكثر من أهل الحديث، ومن أشهرهم: علي بن حَمشاذ، والدَّارقطني، وأبو بكر الصِّبغي الفقيه[٢].

تتلمذ على يديه الكثير من طلاب العلم ومنهم: أبو يَعلى الخليلي، وأبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي وغيرهم[٣].

وأما مؤلفاته: من أهمها تاريخ نيسابور، المدخل إلى الصحيح، معرفة علوم الحديث، المدخل إلى الإكليل، تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، والمستدرك على الصحيحين وهذا الكتاب قد وافته المنيَّة قبل تنقيحه.

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٣/ ٥٠٩، ابن خلكان وفيات الأعيان: ٤/ ٢٨٠، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٧/ ١٦٣.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٧/ ١٦٤-١٧٠.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٧/ ١٦٥.

أثنى عليه كثير من علماء عصره، قال الخليلي:» عَالم عَارِف وَاسِع العلم ذو تصانيف كثيرة لم أرَ أوفى منه»[١].

توفي رحمه الله سنة ٤٠٥ هـ وعمره ٨٤ سنة[٢].

ثانياً: الإمام ابن حجر:

هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر الكِناني العسقلاني المصري الشافعي.

وكان مولده سنة ٧٧٣ه ونشأ يتيمًا. برع بالأدب والشعر، ثم أقبل على علم الحديث ورحل في طلبه حتى أصبح شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في عصره.

ومن أشهر شيوخه: عمر بن علي المعروف بابن الملقّن، وعبد الرحيم بن الحسين العراقي، وعمر بن رسلان البلقيني.

ارتحل إليه طلاب العلم من كل مكان ومن أشهرهم: شمس الدين السخاوي، وبرهان الدين البقاعي، وزكريا الأنصاري وغيرهم[٣].

وأما مؤلفاته فمن أجلّها: فتح الباري شرح صحيح البخاري، تهذيب التهذيب، الإصابة في تمييز الصحابة، ونخبة الفِكر في مصطلح أهل الأثر.

ذاع صيته في الآفاق، وأثنى عليه علماء عصره، قال السيوطي: «شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه»[٤].

توفي رحمه الله سنة ٨٥٢هـ[٥].

ثالثًا: تعريف التعقّب لغة واصطلاحًا:

التعقُّب لغةً: عقب: أصلٌ يدلُّ على تأخيرِ شيءٍ وإتيانه بعدَ غيره، ويدلُّ أيضًا على ارتفاعٍ وشدةٍ وصعوبة. يقال: تعقَّبت ما صنع فلان: تتبعتُ أثره، وتعقَّب الخبر: تتبعه[٦].

(١) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ٣/ ٨٥١.
(٢) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ٤/ ١٦١.
(٣) السخاوي، الجواهر والدرر: ٣/ ١٠٨٨-١٠٩٢.
(٤) السيوطي، طبقات الحفاظ: (٥٥٢.
(٥) السيوطي، طبقات الحفاظ: (٥٥٢.
(٦) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عقب): ٤/ ٦٢، ابن منظور، لسان العرب: (عقب): ١/ ٦١١.

اصطلاحًا: إصلاح الخطأ أو سدُّ الخلل[١].

فالتعقُّب هو تتبع العالم لكلام غيره من العلماء المتقدِّمين، والنظر فيه ليصلح خطأه، أو يبيِّن نقصه، أو يصحِّح وهمه.

المطلب الثاني

تعقبات تتعلق بالحكم على الإسناد

توسَّع الحاكم كثيرًا في تصحيح الأحاديث، وكان متساهلًا في الحكم على الأسانيد بالصحة.

وقد تتبَّعه ابن حجر في كثير من هذه الأسانيد وتعقَّبهُ فيها، مبيِّنًا خطأ الحاكم ووهمه في تصحيح الحديث، وكانت أكثر تعقبات ابن حجر على الحاكم في حكمه على الأسانيد.

ومن أمثلته:

روى الحاكم بإسناده إلى عَبدِ المُنعِم بن نُعَيم الرِّيَاحِيّ، ثنا عَمرُو بنُ فَائِدٍ الأُسوَارِيِّ، ثنا يَحيَى بنُ مُسلِم، عَنِ الحسن وعَطَاء، عن جابرٍ أن رسول الله ﷺ قال لبلالٍ: «إِذَا أَذَّنْتَ فَتَرَسَّلْ في أذانِك، وإِذَا أَقَمتَ فَاحْدُر[٢]».

قال الحاكم: «هذا حديثٌ لَيسَ فِي إِسنَادِهِ مَطعُونٌ فِيهِ غَيرُ عَمرِو بنِ فَائِدٍ»[٣].

تعقبه ابن حجر فقال: «**وَضَعَّفُوهُ** إِلَّا الحاكم فقال: لَيس فِي إِسنَادِهِ مَطْعُونٌ فيه غيرُ عَمرِو بنِ فَائِدٍ[٤]. قلت: لم يَقَعْ إِلَّا فِي رِوَايَتِهِ هو ولم يَقَعْ فِي رِوَايَةِ الباقينَ لَكِنْ عندهُمْ فِيهِ عبدُ

(١) قلعجي، معجم لغة الفقهاء: (١٣٦).

(٢) ترسَّل: أي تأنَّ ولا تعجل، الحدر: هو السرعة في الأذان. ينظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ١/٦٥٧-١/٣٤٧.

(٣) الحاكم، المستدرك، كتاب الصلاة: ١/ ٣٢٠(٧٣٢).

(٤) قال الذهبي: قال الدارقطني: عمرو بن فائد متروك. مختصر تلخيص الذهبي: ١/ ١٦٥.

المُنعِم صَاحِبُ السِّقاء[1]، وهُو كَافٍ فِي تَضعيفِ الحَديث[2][3]».

أورده ابن حجر في الإتحاف، ولم يتعَقَّبه بشيء[4].

قلتُ: كل مَن أخرجَ الحديث عن جابرٍ رواهُ عن عبد المُنعم عن يَحيى بن مسلم، وأما رواية الحاكم فخالف فيها غيره فقال: ثنا عبد المنعم ثنا عَمرو بن فائد، وهذا تصحيفٌ وقعَ منه في روايته في المستدرك.

والدليلُ على ذلكَ أنَّه قد وقعَ التَّصريحُ عند الترمذي وغيرهِ بالتحديث بينَ عبد المنعم ويحيى بن مسلم، كما أنَّ البيهقي ذكرَ ذلك في إسناده فقال: أنبأَ عبد المنعم ختنُ عَمرو بن فائد ثنا يحيى بن مسلم[5]. فقوله (ختنُ) عمرو بن فائد تصحَّفت في المستدرك إلى (ثنا)

فهذا التصحيف أَوْهَم وجود راوٍ في الإسناد فالوهم هنا في تصحيف اسم الراوي وليس زيادة راوٍ في الإسناد كما قال ابن حجر.

المثال الثاني:

روى الحاكم بإسناده إلى عبدِ اللَّهِ بن عَمرِو بنِ حَسَّانَ، ثنا شَرِيكٌ، عَن سَالمٍ، عن سَعِيدِ بنِ جُبيرٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «كَان رسول الله ﷺ يجهر بِبِسمِ اللَّهِ الرَّحمَنِ الرَّحيمِ».

قال الحاكم: "هذا إسنادٌ صحيحٌ وليس له علة»[6].

ذكرَ ابن حجر أنَّ الحاكِمَ روى الحديث مِن طَرِيقِ عَبد اللَّهِ بنِ عَمرِو بنِ حَسَّان ..

(١) أخرجه الترمذي في الصلاة، باب: ما جاء في الترسل في الأذان: (١٩٥، وقال: لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبد المنعم، وهو إسناد مجهول، وعبد المنعم شيخٌ بصري. والطبراني في الأوسط: ٢/ ٢٦٩(١٩٥٢، والبيهقي في الصلاة، باب: ترسيل الأذان: ١/ ٦٢٨(٢٠٠٨، قال البيهقي: «هكذا رواه جماعةٌ عن عبد المنعم بن نعيم أبي سعيد، قال البخاري: هو منكر الحديث، ويحيى بن مسلم البكاء الكوفي ضعَّفه يحيى بن معين".

جميعهم رووه من رواية عبد المنعم عن يحيى بن مسلم ولم يذكروا عَمرو بن فائد.

(٢) عبد المنعم بن نُعيم الأسوَاري أبو سعيد البصري، صاحب السقاء، متروك. تقريب: (٦٣٠.

(٣) ابن حجر، التلخيص الحبير: ١/ ٥٠٠.

(٤) ابن حجر، إتحاف المهرة: ٣/ ١١٤.

(٥) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب: كم بين الأذان والإقامة: ٢/ ٣١ (٢٢٨٢.

(٦) الحاكم، المستدرك، كتاب الإمامة: ١/ ٣٢٦(٧٥٠.

وصحَّحه، قال ابن حجر: «**وَأخطَأَ فِي ذلك** فَإِنَّ عَبدَ اللَّهِ نَسَبَهُ ابنُ المَدِينيِّ إلى وَضعِ الحَدِيثِ»(١).

أورده ابن حجر في الإتحاف وتعقَّبه فقال: «عِلَّتُهُ الرَّاوي عن شَرِيكٍ»(٢).

وكذلك قد تعقَّب الذهبي الحاكم فقال: «وابن حسَّان كَذَّبه غير واحدٍ ومثلُ هذا لا يخفى على المُصَنِّف»(٣).

فالحاكم خالف الحفَّاظ في تصحيحِه لهذا الإسناد، وهذا تساهلٌ ظاهرٌ منه لتصحيحه حديث من اتُّهِم بالوضع!!

المثال الثالث:

روى الحاكم بإسناده إلى عطاءِ بنِ يَسار، عن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ إلَى اليَمَنِ فَقَالَ: «خُذِ الحَبَّ مِن الحَبِّ..».

قال الحاكم: "هذا إسنَادٌ صحيحٌ عَلى شَرطِ الشَّيخَينِ، إنْ صَحَّ سَمَاعُ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، عَن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ فإنِّي لا أُتْقِنُهُ»(٤).

قال ابن حجر: «وصَحَّحَهُ الحَاكمُ على شرطِهِمَا إنْ صَحَّ سماع عطاء من مُعَاذٍ. قلت: لم يَصِحَّ لأنَّهُ وُلِدَ بَعدَ مَوتِهِ أو فِي سَنَةِ موتِهِ أو بَعدَ موتِهِ بِسَنَةٍ»(٥).

أورده ابن حجر في الإتحاف ولم يتعقَّبه(٦).

قلت: التابعي عطاء بن يسار لم يُدرك معاذ بن جبل ولم يسمع منه وقد تَضافَرت أقوالٌ كثيرةٌ لأهل العلم في ذلك:

-حكى أبو زُرعةَ العراقي أقوالَ أهل العلم فقال: «قَالَ التِّرمذيّ في جَامعه وعبد الحق صَاحب الأَحكَام: لم يُدْرك معَاذ بن جبل. وَقال أبو بكر البَزّار لَا نعلم لعطاء من معَاذ سَمَاعًا. وَمَا قَالَاه من عدم الإِدْرَاك لأنّهُ ولد سنةَ تسع عشرة وَمَات معَاذ سنة ثَمَانِي عشرة»(٧).

---

(١) ينظر سبط بن العجمي، الكشف الحثيث عمن رُمِيَ بوضع الحديث: (١٥٥.

(٢) ابن حجر، إتحاف المهرة: ٧/ ٧٦.

(٣) الذهبي، مختصر تلخيص الذهبي: ١/ ١٧٣.

(٤) الحاكم، المستدرك، كتاب الزكاة: ١/ ٥٤٦.

(٥) ابن حجر، التلخيص الحبير: ٢/ ٣٧٥

(٦) ابن حجر، إتحاف المهرة: ١٣/ ٢٧١

(٧) أبو زرعة العراقي، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: (ص٢٣٠.

وللتوسع في الأقوال ينظر المناوي، فيض القدير: ٤/ ٤٣٨، ابن الملقن، البدر المنير: ٥/ ٥٣٤، ابن عبد الهادي،

-ذكر المِزي وابنُ حجر أنَّ عطاء تُوفي سنة ثلاث ومِئة، وقيل: مات قبل المئة، وهو الأرجح، وكان عُمره ٨٤ سنة[١]. وهذا دليلُ ولادتهِ بعد وفاة معاذ بسنة أو في سنة موته.

ولكنَّ الحاكم لم يجزم بسماعِ عطاء من معاذ بل حكمَ على الحديث بالصحة إن صحَّ سماع عطاء.

المثال الرابع:

روى الحاكم في النوع الخامس والعشرين من علوم الحديث: معرفةُ الأفرادِ من الحديث فقال: حدثنا أبو أحمد علي بن محمد الحُنيني بمَرو قال: حدثنا إبراهيم بن هلال البُوزَنَجِرْدِيّ، قال: ثنا علي بن الحسن بن شقيق، قال: سمعت أبا حمزَةَ السُّكري، يقول: استشار قتيبة بن مسلم أهل مرو في رجل يجعلهُ على القضاء، فأشاروا عليه بعبد الله بن بُريدة فدعاه.. فقال سمعتُ من أبي بُريدَة يقول سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «القُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: فاثنَانِ فِي النَّارِ، وَواحِدٌ فِي الجَنَّةِ..».

قال الحاكم: "تفرَّد[٢] به الخراسانيون، فإن رواته عن آخرهم مَراوزة»[٣].

أراد الحاكم هنا تفرُّد أهل مدينة واحدة عن الصحابي.

قال ابن حجر: «لهُ طُرُقٌ غيرُ هَذِهِ، قَد جَمَعتهَا في جُزءٍ مُفرَدٍ»[٤].

وأخرجه الحاكم في المستدرك من طريقٍ آخر فقال: حدَّثنا الشَّيخُ أبو بكرِ بنُ إسحَاقَ، أنبأ مُحَمَّدُ بنُ غالب، ثنا شِهَابُ بنُ عَبَّادٍ، ثنا عَبدُ اللَّهِ بنُ بُكَيْرٍ، عَن حَكِيمِ بنِ جُبَيرٍ، عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ بُريدَةَ عن أبيه... وذكر الحديث، فقال: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد»[٥].

تنقيح التحقيق: ٣/ ٣٦.

(١) المزي، تهذيب الكمال: ٢٠/ ١٢٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٧/ ١٩٤.

(٢) عرَّفه المحدثون بذكر أنواعه: الفرد المطلق والفرد النسبي.

ومن تعريفه عند المعاصرين: الفرد: هو الحديث الذي تفرد فيه راويه بأي وجه من وجوه التفرد. نور الدين عتر، منهج النقد: (٣٩٩.

(٣) الحاكم لم يذكر تعريفًا للحديث الفرد في كتابه، وإنما عرَّفه بذكر أنواعه. الحاكم، معرفة علوم الحديث: (٩٩.

(٤) ابن حجر، التلخيص الحبير: ٤/ ٤٥٠.

(٥) الحاكم، المستدرك، كتاب الأحكام: ٤/ ١٠١.

أورده ابن حجر في الإتحاف ولم يتعقبه[١].

هذا الحديث أخرجهُ الحاكمُ في علوم الحديث من روايةِ أبي حمزةَ السكّري، والحديث مِن هذا الإسناد رواتُه كلهم مَراوزة، فأهلُ هذه المدينة تفرَّدوا فقط بهذا الطريق، لكن لم يتفردوا برواية الحديث فله طرق أخرى عن غيرهم.

فإنَّ مدار هذا الحديث على عبد الله بن بُريدة عن أبيه، وله عن عبد الله طرقٌ متعددة عند أبي داود والترمذي وغيرهم.

فرواه الحاكم عن حكيم بن جبير كما تقدَّم في المستدرك، ورواه أبو داود عن أبي هاشم الرُّمّاني، ورواه الترمذي عن سعد بن عُبيدة جميعهم عن عبد الله بن بُريدة[٢].

المثال الخامس:

قال الحاكم: «قد أُسنِدَ هذا الحديث عن ابن مسعودٍ بإسنادٍ صحيحٍ»

ثم روى الحاكم بإسناده إلى سعيد بن أبي هلال، عن يحيى بن السَّبَّاق، عن **رَجُلٍ** من بَنِي الحَارِثِ، عَنِ ابنِ مَسعودٍ، عن رَسُولِ اللَّه ﷺ قال: «إذا تَشَهَّدَ أَحَدُكُم في الصلاة فليقل: اللهمَّ صلِّ على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ وبَارِكْ على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ وَارحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ...»[٣].

قال ابن حجر: «قد وردَت هذه الزيادة في الخبر[٤]، رواه الحاكم... وفي إسناده رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ».

وقال في موضعٍ آخر: «رِجَالُهُ ثِقاتٌ إلَّا هذا الرَّجُلَ الحَارِثِيَّ فَيُنظَرُ فيه»[٥].

أورده ابن حجر في الإتحاف ولم يتعقبه بشيء[٦].

قلت: الراوي يحيى بن السَّبَّاق: لم يروِ عنه إلا سعيد بن أبي هِلال، وانفردَ ابنُ حِبان

(١) ابن حجر، إتحاف المهرة: ٢/ ٥٨١.
(٢) أخرجه أبو داود في الأقضية، باب: في القاضي يُخطئ: ٣/ ٢٩٩(٣٥٣٧).
والترمذي في الأحكام، باب: ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي: ٣/ ٦(١٣٢٢).
(٣) الحاكم، المستدرك، كتاب الإمامة: ١/ ٤٠٢(٩٩١).
(٤) أي قوله (وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ كَمَا رَحِمْتَ عَلَى إبْرَاهِيمَ أَوْ تَرَحَّمْتَ...)
(٥) ابن حجر، التلخيص الحبير: ١/ ٦٥٢-٦٣٠.
(٦) ابن حجر، إتحاف المهرة: ١٠/ ٥٤٨.

بتوثيقه[١].

قال ابنُ حجر في فتح الباري بعدَ روايته لهذا الإسناد: « يحيى مجهولٌ، وشيخه مُبهم فهو سندٌ ضعيف»[٢].

ولهذا الإسناد علةٌ أخرى وهيَ اختلاطُ الراوي سعيد بن أبي هلال[٣].

فهذا وهمٌ من الحاكم في تصحيحِ هذا الإسناد، وكذلكَ قولُ ابنِ حجر : رجالهُ ثقاتٌ فيه نظر.

المثال السادس:

روى الحاكم بإسناده إلى يحيى بن المُسَاوِر الحنَّاط وقال: عدّهنَّ في يدي عمرو بن خالد، وقال لي: عدَّهُنَّ في يدي زيد بن عليّ بن الحُسين، وقال لي: عدَّهنَّ في يدي عليّ بن الحسين، وقال: عدَّهنّ في يدي أبي الحُسين بن علي، وقال لي: عدَّهنّ في يدي عليّ بن أبي طالب، وقال لي: عدَّهنّ في يدي رسول الله ﷺ وفيه «اللهمَّ صلِّ على محمدٍ وعلى آل محمد كما صلَّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم..».

رواهُ الحاكمُ في النَّوع العاشر من علوم الحديث: معرفة المُسلسل من الأسانيد[٤].

قال ابن حجر: «وَحديثُ عَليٍّ رواهُ الحاكمُ فِي عُلُوم الحَدِيثِ فِي نَوعِ المُسَلسَلِ وفِي إسنَادِهِ عَمرُو بنُ خَالِدٍ وهو كَذَّابٌ»[٥].

هذا الحديث مما اتفق العلماء على ضعفه، وتوهين رواته.

قال العراقي: «إسناده ضعيفٌ جدًّا، وعمرو بن خالد الكوفي كذَّاب وضَّاع، ويحيى بن المُساور كَذَّبه الأَزدِي أيضًا، وحرب بن الحسن الطحان أورده الأزدي في الضعفاء وقال: ليس حديثه بذاك»[٦].

وهذا من المآخذ على الحاكم في روايته عمن اتُّهم بالوضع والكذب، وإخراجه لحديثهم.

---

(١) ابن حبان، الثقات: ٧/٦٠٣.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الدعوات، باب: الصلاة على النبي ﷺ: ١١/١٥٨.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب: (٣٩٠.

(٤) الحاكم، معرفة علوم الحديث: (٣٢.
وهذا النوع لم يعرفه الحاكم إنما ذكر أنواعه.

(٥) ابن حجر، التلخيص الحبير: ١/٦٥٢.

(٦) السيوطي، جامع الأحاديث: ١٣/١٤٥.

المطلب الثالث: تعقبات تتعلق بالحكم على الرواة

توسَّع الحاكم في توثيقه للرواة وكان متساهلًا في توثيقِ بعضِ الضعفاء، حيثُ احتجَّ بحديثهم لأنَّهم لم يُذكروا بجرح.

وقد تعقَّب ابن حجر الحاكم في كثيرٍ منَ الأسانيدِ التي تساهلَ في توثيقِ رُواتِها.

المثال الأول:

روى الحاكم بإسناده إلى عِيسَى بنِ المُسَيَّبِ، ثنا أَبُو زُرعَةَ، عن أبي هريرةَ أن النَّبِيَّ ﷺ قال: «السِّنَّوْرُ سَبُعٌ[1]».

قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ ولم يُخَرِّجَاهُ وعِيسى بنُ المُسَيَّبِ تَفَرَّدَ عَن أَبِي زُرْعَةَ إِلَّا أَنَّهُ صَدُوقٌ وَلَم يُجرَح قَطُّ»[2].

قال ابن حجر: «**كَذَا قَالَ**، وقد ضَعَّفَهُ أبو حَاتِمٍ الرَّازِيّ وأبو دَاود وَغَيْرُهُمَا»[3].

أورده في الإتحاف وقال: «عيسى ليس بقوي»[4].

قال أبو حاتم: «مَحلّه الصِّدق ليسَ بالقوي»، وقال ابنُ حبان: «كان قاضي خُراسان يقلِّبُ الأخبارَ ولا يفهم ويُخطِىء حتى خرج عن حدِّ الاحتجاج به»، وقال ابن حجر: «ضعيف»[5].

فهذا تساهلٌ من الحاكم في توثيق الرواة فادَّعى أن عيسى لم يُجرح، مع أنَّ العلماء قد اتفقوا على ضعفه.

المثال الثاني:

روى الحاكم بإسناده إلى إسرَائِيلَ، عن عَامِرِ بنِ شَقِيقٍ، عن شقِيقِ بنِ سَلَمَةَ قال: رَأيتُ عثمان توضَّأ فغسل وجهه... وخلَّل لحيتهُ ثلاثًا.. ثُمَّ قَال: «رأيتُ رسولَ اللَّه ﷺ يفعَلُ الَّذي رَأيتُمُوني فَعلتُ»

قال الحاكم: "وَهذا إِسنَادٌ صَحِيحٌ، قَدِ احتجَّا بِجَمِيعِ رُوَاتِهِ غَيرَ عَامِرِ بنِ شَقِيقٍ، ولا أعلَمُ

(١) السنَّور: الهر. ابن منظور، لسان العرب: (سنر): ٤/ ٣٨١.
(٢) الحاكم، المستدرك، كتاب الطهارة: ١/ ٢٩٢(٦٥٠).
(٣) ابن حجر، التلخيص الحبير: ١/ ١٥٩.
(٤) ابن حجر، إتحاف المهرة: ١٦/ ٣٩.
(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦/ ٢٨٨، ابن حبان، المجروحين: ٢/ ١١٩، ابن حجر، لسان الميزان: ٤/ ٤٠٥.

في عَامِرِ بنِ شقِيقٍ طَعنًا بِوجهٍ منَ الوُجُوهِ»[١].

قال ابن حجر: «**وليسَ كما قال**، فقد ضَعَّفَهُ يَحيى بنُ مَعِينٍ»[٢].

عامر بن شقيق الأسدي الكوفي اختُلِفَ فيه: فقد ضعَّفه ابن معين وأبو حاتم الرَّازي، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

قال أبو عيسى: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح»، وقال البخاريُّ: «أصحُّ شيءٍ في هَذا البابِ حديثُ عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان، قلت: إنَّهم يتكلَّمُون في هذا، فقال: هو حَسن»[٤].

وهذا الحديث صحَّحه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم[٥].

لم يذكر ابن حجر هذه الروايةَ في الإتحافِ إنَّما ذكرَ شاهدها وعلَّق عليه[٦].

الخلاصة: رأى الحاكم أنَّ هذا الحديث يصلحُ للاحتجاجِ به والعمل به، وقد حسَّنه كثير من العلماء واحتجوا به، وإن كان عامر بن شقيق قد تُكلِّم فيه.

فقول الحاكم بأنَّه لا يعلمُ في عامر بن شقيق جرحاً، فيه وهم، ولكن هذا الوهم منه محتمل كونه قد اختلف العلماء في توثيقه وجرحه.

المثال الثالث:

روى الحاكم بإسناده إلى مُوسَى بنِ طَلحَةَ، قال: عِندنَا كتابُ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ إنَّما أخذ الصَّدَقَةَ مِنَ الحِنطَةِ والشَّعِيرِ والزَّبِيبِ والتَّمرِ»

قال الحاكم: "هذا حَديثٌ قد احتجَّ بجميعِ رُواتِهِ، ولم يُخَرِّجَاهُ، وموسى بنُ طَلحَةَ تابعيٌّ كبِيرٌ لم يُنْكَرْ لهُ أَنَّهُ يُدْرِكُ أيَّام مُعَاذٍ رضي الله عنه»[٧].

قال ابن حجر: «قد مَنَعَ ذلك أَبُو زُرعَةَ، وقال ابنُ عَبدِ البَرِّ لم يَلقَ مُعَاذًا ولا أَدْرَكَهُ»[٨].

---

(١) الحاكم، المستدرك، كتاب الطهارة: ١/ ٢٤٩(٥٢٧).

(٢) ابن حجر، التلخيص الحبير: ١/ ٢٧٣، ينظر قول ابن معين في الجرح والتعديل: ٦/ ٣٢٢.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦/ ٣٢٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٥/ ٦٠.

(٤) سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب: ما جاء في تخليل اللحية: ١/ ٨٦.

(٥) أخرجه ابن خزيمة في الوضوء، باب: تخليل اللحية في الوضوء: ١/ ٧٨(١٥٢).
وابن حبان في الطهارة، باب: سنن الوضوء: ٣/ ٣٦٣ (١٠٨١).

(٦) ابن حجر، إتحاف المهرة: ١١/ ٧١٩

(٧) الحاكم، المستدرك، كتاب الزكاة: ١/ ٥٥٨.

(٨) ابن حجر، التلخيص الحبير: ٢/ ٣٦٥

أورده ابن حجر في الإتحاف، ولم يتعقبه بشيء[١].

هناك مَن طَعَنَ في سند هذا الحديث، بدعوى الانقطاع بين موسى بن طلحة بن عبيد الله ومعاذ لكن رواية الحاكم فيها التصريح بأنها وِجادة[٢]، وموسى بن طلحة بن عبيد الله ثقة[٣]) توفي سنة ١٠٣ه.

ورُوي أنه وُلد في عهد النبي ﷺ وهو سمَّاه، وهو قول ضعيف، وقال أبو زرعة: "موسى بن طلحة بن عبيد الله عن عمر، مُرسل»[٤].

ومعاذ توفي في خلافة عمر، فرواية موسى بن طلحة عنه أولى بالإرسال.

المثال الرابع:

روى الحاكم بإسناده إلى عبد العَزيزِ بن حُصَين بنِ التَّرْجُمَانِ، ثنا أَيُّوبُ السَّختيانيُّ وهشَامُ بنُ حسَّان، عن محمدِ بنِ سِيرينَ، عن أبي هريرة عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: «إِنَّ لِلَّهِ تِسعَةً وتسعينَ اسمًا مَن أحصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ».

قال الحاكم: "وعبدُ العزيزِ بنُ الحُصَينِ بنِ التَّرْجُمَانِ ثقةٌ"[٥].

قال ابن حجر: «**بل مُتَّفَقٌ على ضَعفِه**، وَهَّاهُ البخاريُّ ومسلمٌ وابنُ مَعينٍ»[٦].

أورده ابن حجر في الإتحاف ولم يتعقبه بشيء[٧].

قلتُ: بالبحثِ في أقوالِ أئمةِ الجَرح والتعديل عند ترجمتهم لعبدِ العزيزِ بنِ الحصين، فقد ضعَّفَه البخاري وابن معين وأبو داود والنسائي وغيرهم ولم يوثِّقه أحدٌ منهم، قال ابن حجر بعد نقله لأقوالهم: «وأعجبُ من كلِّ ما تقدَّم أنَّ الحاكمَ أخرجَ له في المستدرك، وقال إنَّه ثِقة»[٨].

إذاً فقد انفرد الحاكم بتوثيقه، وهذا تساهلٌ منه بالتوثيق.

(١) ابن حجر، إتحاف المهرة: ١٣/ ٢٩٢

(٢) الوِجادة: وهي أن يَجد بخطِّ يُعرف كاتبه فيقول: وجدتُّ بخطِّ فلان.
ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر: (٢٧.

(٣) المزي، تهذيب الكمال: ٢٩/ ٨٢.

(٤) ابن أبي حاتم، المراسيل: (٢٠٩.

(٥) الحاكم، المستدرك، كتاب الإيمان: ١/ ٦٣(٤٢.

(٦) ابن حجر، التلخيص الحبير: ٤/ ٤٢٣، ينظر تفصيل أقوالهم في لسان الميزان: ٤/ ٢٨.

(٧) ابن حجر، إتحاف المهرة: ١٥/ ٥٣٧.

(٨) ابن حجر، لسان الميزان: ٤/ ٢٨.

المثال الخامس:

روى الحاكم بإسناده إلى مُغيرَةَ بنِ زيادَةَ، عن عُبَادَةَ بنِ نُسَيٍّ، عنِ الأسوَدِ بنِ ثَعلَبَةَ، عَن عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ قال: «عَلَّمْتُ نَاسًا من أهْلِ الصُّفَّةِ الكتَابَةَ والقرآن...».

قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد»(١).

وقد وافقه الذهبي على توثيقه بقوله: «مُغيرة بن زياد صالح الحديث، وقد تركه ابن حبان»(٢).

قال ابن حجر: "مغيرة بن زياد مُختَلفٌ فيهِ، واستنكرَ أحمدُ حديثه، **وناقض** الحاكمُ فَصَحَّحَ حديثَهُ في المستدرك، واتَّهَمَهُ به في موضعٍ آخر، فقال: «يُقَالُ إنَّهُ حَدَّثَ عن عُبَادَةَ بنِ نُسَيٍّ بحدِيثٍ مَوْضُوعٍ»(٣).

أورده ابن حجر في الإتحاف ولم يتعقبه(٤).

ونقل المِزي كلامًا عن الحاكم فقال: «قال الحاكم أبو عبد الله: المُغيرة بن زياد يقال له أبو هشام المَكفوف صاحبُ مناكير لم يختلفوا في تركه يُقال إنه حدَّث عن عُبادة بن نسيّ بحديثٍ مَوضوع، ويُقال إنه حدَّث عن عطاء وأبي الزبير بجملة من المناكير».

قال المِزي: «في هذا القول نظرٌ فإنَّ جماعة من أهل العلم قد وثقوه»(٥).

وهذا من المآخذ على الحاكم لتناقضه في حكمه على الراوي؛ فهو يحتج بالراوي في موضعٍ، ويتَّهمه في موضعٍ آخر!

المطلب الرابع

تعقبات تتعلق بالوَهْم في أسماء الرواة

تعقَّب ابن حجر الحاكم في مواضعَ غلط فيها، حيث وَهِمَ فذكرَ راوياً مكان آخر، فأدَّى هذا لوقوعه في أخطاء في ذكرِ الرواة وتصحيحِ الإسناد.

---

(١) الحاكم، المستدرك، كتاب البيوع: ٢/٤٨.

(٢) الحاكم، المستدرك، كتاب البيوع: ٢/٤٨.

(٣) ابن حجر، التلخيص الحبير: ٤/١٨.

(٤) ابن حجر، إتحاف المهرة: ٦/٤٥٩.

(٥) وثَّقه العجلي ويعقوب بن سفيان وابن معين في رواية، وقال أبو داود: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس.
المزي، تهذيب الكمال: ٢٨/٣٦٣.

المثال الأول:

روى الحاكم في المستدرك فقال: فحدَّثناهُ العباسُ بنُ محمد بنِ يَعقوبَ، ثنا محمد بنُ إسحَاقَ الصَّغَانيُّ، ثنا الحَكَمُ بنُ مُوسى، ثنا هِقْلُ بنُ زِيَادٍ، عنِ الأوزَاعِيِّ، عن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ، عن أبيهِ عن جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَيْتَةُ البحرِ حَلالٌ، وَمَاؤُهُ طَهُورٌ»(١).

قال ابن حجر: «وهو مِن طريق المُثَنَّى عَن عَمرٍو، والمُثَنَّى ضعيفٌ(٢)، ووقع في رواية الحَاكِم الأوزاعيُّ بَدل المُثَنَّى **وهو غَيرُ مَحْفُوظٍ**»(٣).

أورده ابن حجر في الإتحاف وتعقَّبه بقوله: «قال: عَنِ الأوزاعيِّ، بَدَلَ المُثَنَّى وهو وَهْمٌ منه أو مِن شيخِهِ»(٤).

وسببُ الوهم الذي وقع في إسناده؛ أنَّ هِقل بن زياد هو كاتبُ الأوزاعي.

إذاً الوهم قد يكون من الحاكم أو من شَيخه أبي العباس محمد بن يعقوبَ كما أشارَ ابن حجر إلى ذلك.

المثال الثاني:

روى الحاكم بإسناده إلى محمد بن مُوسَى، عَن يَعقُوبَ بنِ سَلَمَةَ، عَن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صلاةَ لِمَنْ لا وضوءَ لهُ، ولا وضوءَ لِمَنْ لم يَذكُرِ اسم اللَّهِ عليهِ»

قال الحاكم: "هذا حَدِيثٌ صحِيحُ الإسنَادِ، وقدِ احتَجَّ مسلمٌ بيعقوبَ بنِ أبِي سَلَمَةَ المَاجِشُونِ، واسمُ أبِي سَلَمَةَ دِينَارٌ، ولم يُخَرِّجَاهُ»(٥).

قال ابن حجر: «وَرَوَاهُ الحَاكِمُ مِن هذا الوَجهِ فقال: يَعقُوبُ بنُ أبي سَلَمَةَ وادَّعَى أَنَّهُ المَاجِشُونُ، وصَحَّحَهُ لذلك، **وَالصَّوَابُ**: أَنَّهُ اللَّيْثِيُّ»(٦).

أورده ابن حجر في الإتحاف وتعقَّبه كذلك(٧).

نقل التِّرمذي عن البخاريِّ قوله: «ويعقوبُ بن سلمةَ مَدنيٌّ لا يُعرف له سماعٌ من أبيه،

(١) الحاكم، المستدرك، كتاب الطهارة: ١/ ٢٤٠(٥٠١).
(٢) أخرجه الدارقطني في الطهارة، باب: في ماء البحر: ١/ ٤٤(٧٤) من طريق المثنَّى بن الصباح.
(٣) ابن حجر، التلخيص الحبير: ١/ ١٢٣.
(٤) ابن حجر، إتحاف المهرة: ٩/ ٤٧٣.
(٥) الحاكم، المستدرك، كتاب الطهارة: ١/ ٢٤٦(٥١٩).
(٦) ابن حجر، التلخيص الحبير: ١/ ٢٥٠-٢٥١.
(٧) ابن حجر، إتحاف المهرة: ١٥/ ٦٩.

ولا يُعرف لأبيه سماعٌ من أبي هريرة»[١].

قال ابن حجر: «يعقوب بن سلمةَ اللَّيثي مجهولُ الحال»[٢].

قال ابن المُلَقِّن: «قد كَشفْتُ كتب الأسماء جرحًا وتعديلًا فَلم أرَ (دِينَارا) هذا، بل لم أرَ أحدًا قال: إن المَاجشون يروي عن أبيه. فتعيَّن غلط الحَاكِم»[٣].

فهذا المثال يوضِّح أسباب الخلل في أحكام الحاكم في المستدرك على الأسانيد.

المثال الثالث:

روى الحاكم بإسناده إلى عبد اللَّه بن وَهْبٍ، أخبرني سَعِيدُ بنُ عَبدِ الرَّحمَنِ الجُمَحِيُّ، أنَّ محمد بنَ عُمر بنِ عليِّ بنِ أبِي طالب حدَّثه، عَن أبيه، عَن جَدِّه عَلِيِّ بنِ أبِي طالب ﷺ أنَّ رسولَ اللَّه ﷺ قال: «ثَلَاثٌ يا عليُّ لَا تُؤَخِّرْهُنَّ: الصَّلاةُ إذا آنت، وَالجَنَازَةُ إذا حَضَرَتْ، والأَيِّمُ إذا وَجَدَتْ كُفْوًا»

قال الحاكم: "هذا حديثٌ غريبٌ صحيح، ولم يُخَرِّجَاهُ»[٤].

قال ابن حجر: «وهو من رواية ابن وهب عن سعيد بن عبد الله الجُهَني عن محمد بن عمر... ورواهُ الحاكمُ مِن هذا الوَجهِ فجعل مكانهُ سَعِيدَ بنَ عبد الرَّحمَنِ الجُمَحِيّ **وهو مِن أغلاطِه الفاحشة**»[٥]

أورده ابن حجر في الإتحاف وتعقَّبه كذلك[٦].

قلت: كل مَن روى الحديث رواه من طريق سعيد بنِ عبد الله الجُهني إلا الحاكم؛ فقد وَهِمَ فيه ورواه عن سعيد بن عبد الرحمن الجُمَحي.

قال البيهقي: «وقع في كتاب شيخنا سعيد بن عبد الرحمن الجهني وهو خطأ»[٧].

أورد ابن حبان هذا الحديث في ترجمة سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الجمحي أيضًا،

(١) الترمذي، علل الترمذي الكبير: (٣٢٠).
(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب: (١٠٨٨).
(٣) ابن الملقن، البدر المنير: ٢/ ٧٢.
(٤) الحاكم، المستدرك، كتاب النكاح: ٢/ ١٧٦(٢٦٨٦).
(٥) ابن حجر، التلخيص الحبير: ١/ ٤٧٥.
(٦) ابن حجر، إتحاف المهرة: ١١/ ٥٨٦.
(٧) البيهقي، السنن الصغرى، كتاب النكاح، باب: اعتبار الكفاءة: ٢/ ٢٣.

فلعل الحاكم تَبِعَ شيخه ابن حبان في هذا[١].

المثال الرابع:

روى الحاكم بإسناده إلى عبد اللَّه بن أحمدَ بنِ حنبلٍ حدثني أبي، ثنا محمد وهوَ ابنُ جعفر، ثنا شعبة، عَن أبي جَعفَرٍ المَدِيني، عَن مُسلِمٍ أبي المُثَنَّى القَارِئ قال: سمعت ابنَ عُمَرَ، يقُولُ: «كَانَ الأَذَانُ على عَهدِ رسول اللَّه ﷺ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، والإقَامَةُ مَرَّةً مَرَّةً»

قال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإسنَادِ، فإنَّ أبا جَعفَرٍ هذا عُمَيْرُ بنُ يَزِيدَ بنِ حَبِيبٍ الخَطمِيُّ»[٢].

وقال ابنُ حجر: «قال الحاكِمُ: اسمُهُ عُمَيْرُ بنُ يَزِيدَ بنِ حَبِيبٍ الخطمي، **وَوَهَمَ** الحاكم في ذلك»[٣].

أورده ابنُ حجر في الإتحاف وتعقَّبه كذلك[٤].

وهذا الراوي هو محمد بن إبراهيم بن مسلم بن المُثَنَّى الكوفي مؤذن مسجد العريان، كما هو منصوصٌ عليه في كتب تراجم الرجال وليس كما سمَّاه الحاكم[٥].

المثال الخامس:

روى الحاكم بإسناده إلى جعفر بنِ عبدِ اللَّه وهوَ ابنُ الحَكَم قال: رأيتُ محمد بنَ عَبَّادِ بنِ جعفر قَبَّلَ الحجر وسجد عليه ثُمَّ قال: رأيت خَالَكَ ابنَ عَبَّاسٍ يُقَبِّلُهُ وَيَسجُدُ عليه.... [٦]

قال ابن حجر: «هذا هو لَفْظُ الْحَاكِمِ **وَوَهَمَ** فِي قَوْلِهِ: إنَّ جَعْفَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْحَكَمِ فَقَدْ نَصَّ الْعُقَيْلِيُّ[٧] عَلَى أَنَّهُ غَيْرُهُ، وَقَالَ فِي هَذَا فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ»[٨].

قال البيهقي: «وجعفر هذا هو ابنُ عَبدِ اللَّهِ بنِ عُثمَان»[٩].

(١) ينظر ابن حبان، المجروحين: ١/ ٣٢٣.
(٢) الحاكم، المستدرك، كتاب الصلاة: ١/ ٣١٢(٧٠٩).
(٣) ابن حجر، التلخيص الحبير: ١/ ٤٩٤.
(٤) ابن حجر، إتحاف المهرة: ٨/ ٦٧٨.
(٥) المزي، تهذيب الكمال: ٢٧/ ٥٣٥.
(٦) الحاكم، المستدرك، كتاب المناسك: ١/ ٦٢٥(١٦٧٢).
(٧) العقيلي، الضعفاء الكبير: ١/ ١٨٣.
(٨) ابن حجر، التلخيص الحبير: ٢/ ٥٣٦.
(٩) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الحج، باب: السجود عليه: ٥/ ١٢٠(٩٢٢٣).

أورده ابن حجر في الإتحاف ولم يتعقبه بشيء[١].

وذلك لأن كل من روى الحديث رواه عن جعفر بن عبد الله[٢]، وأخرجه البزَّار وصرَّح أنه ابن عثمان[٣]، وانفرد الحاكم فقال ابن الحكم وهو وهمٌ منه.

المثال السادس:

روى الحاكم بإسناده إلى المَسعُودِيّ، عن وَائِلِ بنِ دَاوُدَ، عن عَبَايَةَ بنِ رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ، عَن أبِيهِ، قال: «قِيلَ: يَا رَسول اللَّهِ، أيُّ الكَسبِ أطْيَبُ...»[٤]

قال ابن حجر: «وَقَولُ الحاكِمِ عن أبِيه **فيه تَجَوُّزٌ**»[٥]

أورده ابن حجر في الإتحاف عن عَبَاية بن رَافع عن جده به[٦] ولهذا لم يتعقَّبه بشيء.

وقد بيَّن ابن حجر الصواب في هذا الإسناد وهو قوله: عن جده، كما جاء مصرحًا به عند أحمد في مسنده، فرواه عَن عَبَايَةَ بنِ رِفَاعَةَ بنِ رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ عَن جَدِّهِ رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ[٧]

لكن هذا الإسناد أخرجهُ ابنُ الأعرابيّ في معجمه (عن أبيه) أيضًا[٨] كما ورد في رواية الحاكم، والصحيح أنَّ الخطأ هُنا ليسَ من الحاكم، والدليلُ على ذلكَ قول البيهقي: «وقال المسعودي: عن وائل بن داودَ عن عَباية بن رافع عن أبيه وهو خطأ، والصحيحُ روايةُ وائل عن سعيد بنِ عُمير عن النبيِّ ﷺ مُرسلًا»[٩].

فدلَّ كلام البيهقي أنَّ الوَهم في هذه الرواية كانَ من المسعودي.

كما أنَّ الحاكم ذكر (عباية) في موضعٍ آخر من المستدرك فقال: عَبَايَة بن رِفَاعَة[١٠].

(١) ابن حجر، إتحاف المهرة: ١٢/ ٢٣٦.
(٢) أخرجه ابن خزيمة في المناسك، باب: السجود على الحجر الأسود: ٤/ ٢١٣(٢٧١٤).
(٣) البزار، البحر الزخار: ١/ ٣٣٢(٢١٥).
(٤) الحاكم، المستدرك، البيوع: ٢/ ١٣(٢١٦٠).
(٥) ابن حجر، التلخيص الحبير: ٣/ ٤.
(٦) ابن حجر، إتحاف المهرة: ٤/ ٤٨٩.
(٧) أخرجه أحمد في مسند رافع بن خديج: ٢٨/ ٥٠٢(١٧٢٦٥).
المزي، تهذيب الكمال: ١٤/ ٢٦٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٥/ ١١٩.
(٨) معجم ابن الأعرابي: ٣/ ١١٢٥.
(٩) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب البيوع، باب: إباحة التجارة: (١٠٣٩٨).
(١٠) الحاكم، المستدرك، كتاب البر والصلة: ٤/ ١٨٥.

المثال السابع:

روى الحاكم بإسناده إلى الخَصيب بن ناصح، عن عَبد العزيز بن مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيّ، عن مُوسَى بن عُقْبَةَ، عن نَافعٍ، عَنِ ابنِ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النبيَّ ﷺ «نَهَى عَن بيعِ الكَالِئِ بِالكَالِئِ[1]».

قال الحاكم: « صحيحٌ على شرطِ مُسلمٍ ولم يُخَرِّجَاهُ»[2].

قال ابن حجر: «**وَصَحَّحَهُ** الحاكم على شرطِ مسلمٍ **فَوَهِمَ**، فَإِنَّ رَاوِيَهُ مُوسى بنُ عُبَيدَةَ الرَّبَذِيُّ لا مُوسى بنُ عُقبَةَ».

قال البيهقي: «والعجبُ من شيخنا الحاكم كيف قال في رِوَايَتِهِ عن مُوسى بن عُقبَةَ وهو خَطَأٌ، وَالعَجَبُ من شيخِ عَصرِهِ أبي الحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ حيث قال في رِوَايَتِهِ عَن مُوسى بن عُقْبَةَ[3]»[4].

أورده ابن حجر في الإتحاف ولم يتعقبه بشيء[5].

والذي يظهر لنا أنَّ الخطأ هنا ليس من الحاكم ولا من الدارقطني فقد رويا كما سمعا، ولكنَّ الخطأ هو من تلميذ الدَّراوردِيّ الخصيب بن ناصح.

وقد بيَّن الدارقطني ذلك في العلل فقال: ورواه الدراوردِيّ، واختُلف عنه؛

فقال الخصيب بن ناصح: عَنِ الدّرَاوَرْدِيّ عَن مُوسَى بنِ عُقْبَةَ عَن نَافِعٍ عَن ابن عمر، ولم يقل: ابن عبيدة، وقال: عن نافع.

وقال أبو مصعب: عن الدراوردي عن موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر.

وكلا القولين وَهم، والصحيح: عن مُوسى بنِ عُبَيْدَةَ عن عَبدِ اللَّهِ بنِ دِينَار عنِ ابنِ عمر[6].

فهذا الكلام دليلٌ على أنَّ الخطأ في هذه الرواية لم يكن من الحاكم، ولكنَّه عندما رواه من هذا الطريق صحَّح الحديث على شرط مسلم؛ لظنِّه أنه من رواية موسى بن عقبة وهو ثقةٌ

---

(١) أي النسيئة بالنسيئة، وذلك أن يشتري الرجل شيئًا إلى أجل، فإذا حلَّ الأجل لم يجد ما يقضي به، فيقول بِعْنِيهِ إلى أجل آخر بزيادة. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ٢/ ٥٥٦.

(٢) الحاكم، المستدرك: ٢/ ٦٥(٢٣٤٢).

(٣) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب البيوع، باب: ما جاء في النهي عن بيع الدين بالدين: ٥/ ٤٧٤(١٠٥٣٦).

(٤) ابن حجر، التلخيص الحبير: ٣/ ٧٠.

(٥) ابن حجر، إتحاف المهرة: ٩/ ٣٥٨.

(٦) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية: ١٣/ ١٩٣.

من رجال مسلم(١).

المطلب الخامس
تعقبات تتعلق بالوهم في استدراكه على الشيخين وقد أخرجاها، أو استدركها على الشيخين أو أحدهما ولم يخرجاها.

تعقب ابن حجر الحاكم في بعض الأحاديث التي وَهم فيها الحاكم فاستدرك الحديث على الشيخين بأنهما لم يخرِّجاه، وقد أخرجاه في صحيحيهما.

المثال الأول:

روى الحاكم بإسناده إلى أبي عَبد الرحمن السُّلَمِيِّ، قَال: خطب عَليٌّ t فقال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَقِيمُوا الحُدُودَ على أَرِقَّائِكُم من أَحْصِنَ منهنَّ ومن لَم يُحْصِن».

قال الحاكم: "هذا حَدِيثٌ صَحيحٌ على شرط مُسلِم وَلم يُخَرِّجَاهُ»(٢).

قال ابن حجر: «وَأَصلُهُ في مسلِم مَوقُوفٌ مِن لفظِ عَلِيٍّ في حديثٍ، **وغَفَلَ** الحاكمُ فَاسْتَدْرَكَهُ»(٣).

أورده ابن حجر في الإتحاف ولم يتعقبه بشيء(٤).

هذا الحديث أخرجه مسلم من طريق سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن، قال: خطب عليٌّ فقال: (يا أيّها النّاس أَقيموا على أرقَّائكم الحَد)(٥).

فهذا وهمٌ من الحاكم في استدراكه هذا الحديث على الإمام مسلم.

المثال الثاني:

روى الحاكم بإسناده إلى العَلَاء بن عَبدِ الرَّحمَن، عَن أبيهِ، عَن أبي هريرة، قال: مَرَّ النَّبيُّ ﷺ برَجُلٍ يَبيعُ طَعَامًا، فأعجبهُ فَأدخَلَ يدهُ فِيه فإذا هو بِطعامٍ مَبْلُولٍ، فقال النَّبيُّ ﷺ: «لَيسَ مِنَّا مَن غَشَّنَا».

(١) المزي، تهذيب الكمال: ٢٩/ ١١٥.
(٢) الحاكم، المستدرك، كتاب الحدود: ٤/ ٤١٠.
(٣) ابن حجر، التلخيص الحبير: ٤/ ١٦٧.
(٤) ابن حجر، إتحاف المهرة: ١١/ ٤٨٢.
(٥) صحيح مسلم، كتاب الحدود: باب تأخير الحد عن النفساء: ٣/ ١٣٣٠(١٧٠٥.

قال الحاكم: "هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مُسلِم وَلَم يُخَرِّجَاهُ هكذا»[١].

قال ابن حجر: «وَرَوَاهُ الحاكم بِهذا اللَّفْظِ وفِيه قِصَّةٌ **وادَّعَى** أَنَّ مسلمًا لم يُخرِجهَا **فلمْ يُصِبْ**»[٢].

أورده ابن حجر في الإتحاف ولم يتعقبه بشيء[٣].

أخرجَ مسلمٌ هذا الحديثَ والقصة التي وردت فيه من طريقِ العَلاء بن عبد الرحمن[٤].

فهذا وهْمٌ في استدراكِه هذا الحديث على مسلم.

المثال الثالث:

روى الحاكم بإسناده إلى عُمَارَةَ بنِ عُمَيْر، عَن عَمَّتِه أَنَّهَا سألت عَائِشَةَ: في حِجْرِي يتيمٌ فَآكُلُ من مَالِه؟ فقالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «إنَّ من أطْيَبِ ما أكل الرَّجُلُ من كَسبِه، وَولدهُ من كَسبِه»[٥].

قال ابن حجر: «**وَزَعَمَ** الحاكم في مَوْضِعٍ آخَرَ من مستدركِه بعد أن أخرَجَهُ من طَرِيقِ حَمَّادِ بنِ أبي سُليمَانَ عن إبراهيمَ عن الأسودِ عن عَائِشَة بلفظ: «وأموالهم لكم إذَا احتَجْتُم إليها»

إنَّ الشَّيخَينِ أخرجاهُ باللفظِ الأول، **وَوَهِمَ فِي ذَلك وَهْمًا لا يَنْفَكُّ عنهُ**؛ لأنَّه قد اسْتَدْرَكَهُ فيما قِيل»[٦].

أورده في الإتحاف ولم يتعقبه بشيء[٧].

الرواية الأولى: روى الحاكم بإسناده إلى عُمَارَةَ بنِ عُمَيْر، عن أبيه، عن عَائِشَة رضيَ اللَّهُ عنها، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «وَلَدُ الرَّجُلِ من كَسبِه، من أطيَبِ كَسبِه، فَكُلُوا من أموَالِهم»

قال الحاكم: "هذا حديثٌ صَحِيحٌ عَلَى شرطِ الشَّيخَينِ ولم يُخَرِّجَاهُ»[٨].

---

(١) الحاكم، المستدرك، كتاب البيوع: ٢/ ١٠.
(٢) ابن حجر، التلخيص الحبير: ٣/ ٥٥.
(٣) ابن حجر، إتحاف المهرة: ١٥/ ٣٠٩.
(٤) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: قوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»: ١/ ٩٩(١٠٢).
(٥) الحاكم، المستدرك، كتاب البيوع: ٢/ ٥٣(٢٢٩٥).
(٦) ابن حجر، التلخيص الحبير: ٤/ ٢١.
(٧) ابن حجر، إتحاف المهرة: ١٧/ ٨١٥.
(٨) الحاكم، المستدرك، كتاب البيوع: ٢/ ٥٢(٢٢٩٤).

الرواية الثانية: وروى الحاكم بإسناده إلى حَمَّاد، عن إبراهيمَ، عَنِ الأسوَدِ، عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عنها، قالت: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إنَّ أولادكم هِبَةُ اللَّهِ لكم، يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إناثًا، وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ، فهم وأموالهم لَكُم إذَا احتَجْتُمْ إليها»

قال الحاكم: "هذا حَدِيثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخين، ولم يُخَرِّجَاهُ، هكذا إنَّمَا اتَّفَقَا على حَدِيثِ عَائِشة: «أطْيَبُ ما أكَلَ الرَّجُلُ مِن كَسبِهِ وَوَلَدُهُ مِن كَسبِهِ»[1].

ففي الروايةِ الأولى ادَّعى الحاكم أنَّ الشيخين لم يخرِّجا هذا الحديث فاستدركهُ عليهما، ثم عند روايته للروايةِ الثانية ادَّعى أن الشيخين اتفقا على إخراج الرواية الأولى.

والصحيحُ أنَّ هذا الحديث لم يخرِّجاه في صحيحيهما.

المثال الرابع:

روى الحاكم بإسناده إلى الزُّهريِّ عن عُبَيدِ اللَّهِ بنِ عَبدِ اللَّهِ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عنهما، عَنِ الصَّعْبِ بنِ جَثَّامَةَ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا حمى إلا لله ولرسوله»[2].

قال ابن حجر: «ووهم الحاكم في قوله إنما اتفقا على إخراج حَدِيثِ لا حِمَى إلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَهُو مِن أفْرَادِ البُخَارِيِّ»[3].

ففي هذا المثال انفرد البخاري بإخراج هذا الحديث وبهذا الإسناد، ولم يخرِّجه مسلم، ووهم الحاكم وادَّعى أنهما اتفقا عليه[4].

المثال الخامس:

روى الحاكم بإسناده إلى سفيان الثوري عَن أبِي الزُّبَيْرِ عن جَابِرٍ قال: قال رسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إذَا اسْتَهَلَّ الصبيّ، وَرِثَ وَصُلِّيَ عليه »[5].

قال ابن حجر: «وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَوَهِمَ لِأَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ البخاريّ وَقَدْ عَنْعَنَ فهو عِلَّةُ هَذَا الخَبَرِ إن كَانَ مَحْفُوظًا عَن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ»[6].

(١) الحاكم، المستدرك، كتاب التفسير: ٢/ ٣١٢(٣١٢٣).
(٢) الحاكم، المستدرك، كتاب البيوع: ٢/ ٧٠(٢٣٥٨).
(٣) التلخيص الحبير: ٢/ ٥٩٣.
(٤) صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب: لا حمى إلا لله ولرسوله ﷺ: (٢٣٧٠)
(٥) كتاب الفرائض: ٤/ ٣٨٨(٨٠٢٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب الجنائز: ١/ ٥١٧(١٣٤٥).
(٦) التلخيص: ٢/ ٢٦٧

أبو الزبير محمد بن مسلم المكي، صدوقٌ إلا أنه يدلِّس، فما صرَّح فيه بالسماعِ يُحتجُّ به، وقد احتجَّ به مسلم، وروى له البخاري مقروناً بغيره[١]. وهذا معنى قول ابن حجر: ليس من شرط البخاري.

وهذا الحديث فيه علةٌ أخرى وهي اختلاف الرواة في رفعه ووقفه:

قال الترمذي: «هذا حديثٌ قد اضطربَ الناسُ فيهِ؛ فرَواهُ بعضهُم عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ مرفوعًا، وروى أشعث بن سوَّار وغير واحدٍ عن أبي الزُّبير عن جابر موقوفًا، وروى محمد بن إسحاق عن عطاء بن أبي رباح عن جابر موقوفًا وكأنَّ هذا أصحُّ من الحديث المرفوع»[٢]. وهذا ما جزم به ابن حجر[٣]. وقال الدارقطني: «لا يصح رفعه»[٤].

والخلاصة فإن الأوهام لا يسلم منها أحد من البشر، لكن يلاحظ من خلال دراسة أحكام الحاكم على الأحاديث كثرة وقوع الأوهام منه في المستدرك، وقد تكلم العلماء على سبب كثرة ذلك فبيَّنوا أسباب تساهله، ومنها[٥]:

١- حرص الحاكم على الإكثار وذلك للردِّ على جماعةٍ من المُبتَدعة الذين ادَّعوا أنَّ ما يصح من الحديث لا يبلغُ عشرة آلاف حديث.

٢- أنه قد يقع حديثٌ بسندٍ عال فيحرصُ على إثباته.

٣- توسَّع الحاكم في معنى قوله: (بأسانيد يحتجُّ بمثلها..) فأخرجَ عن جماعةٍ يعلم أنَّ فيهم كلاماً وصححه على شرط الشيخين، ولكنَّ الشيخين إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معلومة.

٤- شرعَ الحاكم في تأليفِ المستدرك بعد أنَّ بلغ من العمر ٧٢ عاماً وكانت قد ضعفت ذاكرته.

٥- لأنه سوَّد الكتاب لينقِّحه فأعجلته المنية كما ذكر ابن حجر.

فهذه السرعة لإنجاز هذا الكتاب قبل أن توافيه المنية، وهذا التوسع في التصحيح أدى إلى وقوعه في مثل هذه الأوهام والله أعلم.

(١) ينظر تهذيب الكمال: ٢٦/ ٤٠٨-٤١١، تقريب: (٨٩٥).
(٢) كتاب الجنائز، باب: ما جاء في ترك الصلاة على الجنين: (١٠٣٢).
(٣) قال ابن حجر: المرجَّح عند الحفَّاظ وقفه. فتح الباري: ١١/ ٤٨٩.
(٤) علل الدارقطني: ١٣/ ٣٨١.
(٥) ينظر المعلمي اليماني، التنكيل: ٤٥٧-٤٥٩.

الخاتمة

وتشمل على أهم النتائج والتوصيات

نتائج البحث:

١. أوضح البحث غاية العلماء من تلك التعقبات؛ فهي أسلوبٌ سار عليه العلماء لبيان وجه الصواب وإصلاح السهو أو الخطأ الذي لا يخلو منه إنسان.

٢. أظهر البحث سعة علم ابن حجر وبراعته النقدية، فلم يكن في أحكامه مقلِّدًا لغيره بل هو ناقد مجتهد.

٣. نبَّه البحث إلى ضرورة عدم الاعتبار بتصحيح الحاكم للحديث، إلا بعد دراسة إسناده ومقارنته بأحكام غيره من المحدثين.

٤. تنوَّعت الألفاظ التي تعقَّب بها ابن حجر الحاكم؛ فمنها ما يدلُّ على المخالفة أو الوهم أو الغلط أو نفي الصحة.

والألفاظ هي: ضعَّفوه إلا الحاكم، وأخطأ في ذلك، لم يصح، في إسناده راوٍ لم (يُسمَّ- كذَّاب-متروك، وليس كما قال، بل متفقٌ على ضعفه، وناقضَ، وهو غير محفوظ، والصواب، وهو من أغلاطه الفاحشة، وَوَهِمَ الحاكم في ذلك، قولٌ .. فيه تجوُّز، وغَفِلَ.. فاستدركه.

٥. بلغت التعقبات التي وردت في هذا البحث (٢٣) مسألة، منها (٢١) مسألة تعقَّب فيها ابن حجر الحاكم في المستدرك، ومسألتان تعقَّبه في معرفة علوم الحديث.

- بلغت المواضع التي كان الخطأ فيها من الحاكم: (١٩)

- بلغت المواضع التي كان الخطأ فيها ليس من الحاكم وإنما ممن نقل عنه الحاكم: (٢، وما كان الخطأ فيها محتملًا من غيره: (٢.

- أصاب ابن حجر في (١٩) موضعًا، وأخطأ في (٣) مواضع نسب فيها الوهم للحاكم وحده، وقد تبيَّن أنه قد سبقه غيره بهذا الوهم.

وأخطأ في ذكر علة إسناد المثال الأول من البحث.

توصيات الباحث

- أوصي طلبة العلم بدراسة تعقبات ابن حجر في التلخيص الحبير على غيره من المحدِّثين، لما في هذه الدراسات من أهمية فهي لونٌ من ألوان النقد البنَّاء.

المصادر والمراجع

١. ابن الأثير المبارك بن محمد الجزري، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، **النهاية في غريب الحديث**، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: خليل شيحا، ط٢.

٢. ابن الأعرابي أحمد بن محمد، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م، **معجم ابن الأعرابي**، دار ابن الجوزي، السعودية، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، ط١.

٣. ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، (١٣٧١هـ-١٩٥٢م، **الجرح والتعديل**، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١.

٤. ابن أبي حاتم الرازي، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م، **المراسيل**، مؤسسة الرسالة، بيروت، بعناية: شكر الله بن نعمة الله، ط٢.

٥. أبو زرعة العراقي أحمد بن عبد الرحيم، (١٤١٩هـ-١٩٩٩م، **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، مكتبة الرشد، الرياض، تحقيق: عبد الله نوارة، ط١.

٦. البخاري محمد بن إسماعيل، (١٤٢٢هـ، **الجامع الصحيح**، دار طوق النجاة، تحقيق: زهير الناصر، ط١.

٧. البزار أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، (٢٠٠٩م، **مسند البزار البحر الزخار**، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط١.

٨. البيهقي أحمد بن الحسين أبو بكر، **السنن الصغرى**، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي.

٩. البيهقي، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣.

١٠. الترمذي محمد بن عيسى بن سورة، (١٩٩٨م، **سنن الترمذي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، تحقيق: بشار معروف.

١١. الترمذي، (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، **علل الترمذي الكبير**، دار عالم الكتب، بيروت، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، ط١.

١٢. الحاكم النيسابوري، (١٤١١هـ-١٩٩٠م، **المستدرك على الصحيحين**، دار الكتب العلمية، تحقيق: مصطفى عطا، ط١.

١٣. الحاكم النيسابوري، (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، **معرفة علوم الحديث**، دار الكتب العلمية،

بيروت، تحقيق: السيد معظم حسين، ط٢.
١٤. ابن حبان محمد البستي، (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، **ثقات ابن حبان**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ط١.
١٥. ابن حبان، (١٤١٤هـ-١٩٩٣م، **صحيح ابن حبان**، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط٢.
١٦. ابن حبان، (١٣٩٦هـ، **المجروحين**، دار الوعي، حلب، تحقيق: محمود زايد، ط١.
١٧. ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، (١٤١٥هـ-١٩٩٤م، **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة**، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، تحقيق: زهير الناصر، ط١.
١٨. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، دار العاصمة، تحقيق: أبو الأشبال الباكستاني.
١٩. ابن حجر، (١٤١٩هـ، **التلخيص الحبير**، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١.
٢٠. ابن حجر، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، **تهذيب التهذيب**، دار الفكر، ط١.
٢١. ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار الفكر، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، ط١.
٢٢. ابن حجر، (١٣٩٠هـ-١٩٧١م، **لسان الميزان**، دائرة المعارف النظامية، الهند، ط٢.
٢٣. ابن حجر، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر**، مطبعة الصباح، دمشق، تحقيق: نور الدين عتر، ط٣.
٢٤. ابن حنبل أحمد بن محمد الشيباني، (١٤٢١هـ-٢٠٠١م، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١.
٢٥. ابن خزيمة محمد بن إسحاق، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، **صحيح ابن خزيمة**، المكتب الإسلامي، بيروت، تحقيق: محمد الأعظمي.
٢٦. الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت، (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، **تاريخ بغداد**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١.
٢٧. ابن خلكان أحمد بن محمد البرمكي، (١٩٩٤م، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، دار صادر، بيروت، تحقيق: إحسان عباس، ط٧.
٢٨. الخليلي أبو يعلى القزويني، (١٤٠٩، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، دار الرشد، الرياض، تحقيق: محمد إدريس، ط١.

٢٩. الدارقطني علي بن عمر، (١٤٢٤ه، **سنن الدارقطني**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١.
٣٠. الدراقطني (١٤٠٥ه-١٩٨٥م، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، دار طيبة، الرياض، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، ط ١.
٣١. أبو داود السجستاني سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، المكتبة العصرية، بيروت، تحقيق: محمد عبد الحميد.
٣٢. الذهبي محمد بن أحمد بن قايماز، (١٤٠٥هـ -١٩٨٥م، **سير أعلام النبلاء**، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون.
٣٣. سبط ابن العجمي، (١٤٠٧ه-١٩٨٧م، **الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث**، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، تحقيق: صبحي السامرائي، ط ١.
٣٤. السبكي عبد الوهاب بن علي، **طبقات الشافعية الكبرى**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو.
٣٥. السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، (١٤١٩ه-١٩٩٩م، **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، دار ابن حزم، بيروت، تحقيق: إبراهيم باجس.
٣٦. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **جامع الأحاديث**، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: خالد شبل.
٣٧. السيوطي، (١٤٠٣ه، **طبقات الحفاظ**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
٣٨. الطبراني سليمان بن أحمد أبو القاسم، (١٤١٥هـ-١٩٩٥م، **معجم الطبراني الأوسط**، دار الحرمين، القاهرة، تحقيق: طارق بن عوض الله.
٣٩. ابن عبد الهادي الحنبلي محمد بن أحمد، (١٩٩٨م، **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: أيمن شعبان، ط ١.
٤٠. العتر نور الدين، (١٤٢٧ه-٢٠٠٦م، **منهج النقد في علوم الحديث**، دار الفكر، دمشق.
٤١. العقيلي أبو جعفر محمد بن عمرو المكي، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، **الضعفاء الكبير**، دار المكتبة العلمية، بيروت، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط ١.
٤٢. ابن فارس أحمد، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، **مقاييس اللغة**، اتحاد كتاب العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
٤٣. قلعجي محمد رواس، (١٤٠٨ه-١٩٨٨م، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس، ط ٢.

٤٤. المِزِّي جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن، (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، مؤسسة الرسالة، تحقيق: بشار عواد معروف، ط٤.

٤٥. مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط١.

٤٦. المعلمي عبد الرحمن اليماني، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، المكتب الإسلامي، تحقيق: محمد ناصر الألباني، ط٢.

٤٧. ابن الملقِّن سراج الدين عمر بن علي، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، **البدر المنير في تخريج الأحاديث**، دار الهجرة، الرياض، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، ط١.

٤٨. ابن الملقن، (١٤١١ هـ، **مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك الحَاكم**، دَارُ العَاصِمَة، الرياض، تحقيق: عَبد الله اللحَيدَان وسَعد بن عَبد الله، ط١.

٤٩. المنَّاوي محمد عبد الرؤوف، (١٤١٥هـ-١٩٩٤م، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: أحمد عبد السلام، ط١.

٥٠. ابن منظور محمد بن مكرم الأنصاري، (١٤١٤هـ، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط١.

AlmSAdr

1. Abn AlÂθyr AlmbArk bn mHmd Aljzry, (1427h,2006m), AlnhAyħ fy γryb AlHdyθ, dAr Almçrfħ, byrwt, tHqyq: xlyl ŝyHA, T2.
2. Abn AlÂçrAby ÂHmd bn mHmd, (1418h,1997m), mçjm Abn AlÂçrAby, dAr Abn Aljwzy, Alsçwdyħ, tHqyq: çbd AlmHsn AlHsyny, T1.
3. Abn Âby HAtm çbd AlrHmn bn mHmd bn Ădrys AlrAzy, (1371h,1952m), AljrH wAltçdyl, mTbçħ mjls dAŶrħ AlmçArf Alçθmanyħ, Hydr ĀbAd, T1.
4. Abn Âby HAtm AlrAzy, (1418h,1998m), AlmrAsyl, mŵssħ AlrsAlħ, byrwt, bçnAyħ: ŝkr Allh bn nçmħ Allh, T2.
5. Âbw zrçħ AlçrAqy ÂHmd bn çbd AlrHym, (1419h,1999m), tHfħ AltHSyl fy ðkr rwAħ AlmrAsyl, mktbħ Alrŝd, AlryAD, tHqyq: çbd Allh nwArħ, T1.
6. AlbxAry mHmd bn ĂsmAçyl, (1422h), AljAmç AlSHyH, dAr Twq AlnjAħ, tHqyq: zhyr AlnASr, T1.
7. AlbzAr Âbw bkr ÂHmd bn çmrw bn çbd AlxAlq, (2009m), msnd AlbzAr AlbHr AlzxAr, mktbħ Alçlwm wAlHkm, Almdynħ Almnwrħ, tHqyq: mHfwĎ AlrHmn zyn Allh, T1.
8. Albyhqy ÂHmd bn AlHsyn Âbw bkr, Alsnn AlSγrŶ, dAr Al-ktb Alçlmyħ, byrwt, tHqyq: çbd AlslAm çbd Alŝafy.
9. Albyhqy, (1424h,2003m), Alsnn AlkbrŶ, tHqyq: mHmd çTA, dAr Alktb Alçlmyħ, byrwt, T3.
10. Altrmðy mHmd bn çysŶ bn swrħ, (1998m), snn Altrmðy, dAr

Alγrb AlĂslAmy, byrwt, tHqyq: bŝAr mçrwf.
11. Altrmðy, (1409h,1989m), çll Altrmðy Alkbyr, dAr çAlm Alktb, byrwt, tHqyq: SbHy AlsAmrAŶy wĀxrwn, T1.
12. AlHAkm AlnysAbwry, (1411h,1990m), Almstdrk çlŶ AlSHyHyn, dAr Alktb Alçlmyħ, tHqyq: mSTfŶ çTA, T1.
13. AlHAkm AlnysAbwry, (1397h,1977m), mçrfħ çlwm AlHdyθ, dAr Alktb Alçlmyħ, byrwt, tHqyq: Alsyd mçĎm Hsyn, T2.
14. Abn HbAn mHmd Albsty, (1393h,1973m), θqAt Abn HbAn, dAŶrħ AlmçArf Alçθmanyħ, Hydr ÂbAd, T1.
15. Abn HbAn, (1414h,1993m), SHyH Abn HbAn, mŵssħ AlrsAlħ, byrwt, tHqyq: ŝçyb AlÂrnAŵwT, T2.
16. Abn HbAn, (1396h), AlmjrwHyn, dAr Alwçy, Hlb, tHqyq: mHmwd zAyd, T1.
17. Abn Hjr Alçsqlany ÂHmd bn çly, (1415h,1994m), ĂtHAf Almhrħ bAlfwAŶd Almbtkrħ, mjmç Almlk fhd, Almdynħ Almnwrħ, tHqyq: zhyr AlnASr, T1.
18. Abn Hjr, tqryb Althðyb, dAr AlçASmħ, tHqyq: Âbw AlÂŝbAl AlbAkstAny.
19. Abn Hjr, (1419h), AltlxyS AlHbyr, dAr Alktb Alçlmyħ: byrwt, T1.
20. Abn Hjr, (1404h,1984m), thðyb Althðyb, dAr Alfkr, T1.
21. Abn Hjr, ftH AlbAry ŝrH SHyH AlbxAry, dAr Alfkr, tHqyq: çbd Alçzyz bn çbd Allh bn bAz wmHb Aldyn AlxTyb, T1.
22. Abn Hjr, (1390h,1971m), lsAn AlmyzAn, dAŶrħ AlmçArf AlnĎAmyħ, Alhnd, T2.

23. Abn Hjr, (1421h,2000m), nzhħ AlnĎr fy twDyH nxbħ Alfkr, mTbçħ AlSbAH, dmŝq, tHqyq: nwr Aldyn çtr, T3.
24. Abn Hnbl ÂHmd bn mHmd AlŝybAny, (1421h,2001m), msnd AlĂmAm ÂHmd bn Hnbl, mŵssħ AlrsAlħ, tHqyq: ŝçyb AlÂrnAŵwT, T1.
25. Abn xzymħ mHmd bn ĂsHAq, (1424h,2003m), SHyH Abn xzymħ, Almktb AlĂslAmy, byrwt, tHqyq: mHmd AlÂçĎmy.
26. AlxTyb Albγdady ÂHmd bn çly bn θAbt, (1422h,2002m), tAryx bγdAd, dAr Alγrb AlĂslAmy, byrwt, tHqyq: bŝAr çwAd mçrwf, T1.
27. Abn xlkAn ÂHmd bn mHmd Albrmky, (1994m), wfyAt AlÂçyAn wÂnbA› ÂbnA› AlzmAn, dAr SAdr, byrwt, tHqyq: ĂHsAn çbAs, T7.
28. Alxlyly Âbw yçlŶ Alqzwyny, (1409), AlĂrŝAd fy mçrfħ çlmA› AlHdyθ, dAr Alrŝd, AlryAD, tHqyq: mHmd Ădrys, T1.
29. AldArqTny çly bn çmr, (1424h), snn AldArqTny, mŵssħ AlrsAlħ, byrwt, T1.
30. AldrAqTny (1405h,1985m), Alçll AlwArdħ fy AlÂHAdyθ Alnbwyħ, dAr Tybħ, AlryAD, tHqyq: mHfwĎ AlrHmn Alslfy, T1.
31. Âbw dAwd AlsjstAny slymAn bn AlÂŝçθ, snn Âby dAwd, Almktbħ Alçsryħ, byrwt, tHqyq: mHmd çbd AlHmyd.
32. Alðhby mHmd bn ÂHmd bn qAymAz, (1405h ,1985m), syr ÂçlAm AlnblA›, mŵssħ AlrsAlħ, byrwt, tHqyq: ŝçyb AlÂrnAŵwT wĀxrwn.

33. sbT Abn Alçjmy, (1407h,1987m), Alkŝf AlHθyθ çmn rmy bwDç AlHdyθ, çAlm Alktb mktbħ AlnhDħ Alçrbyħ, tHqyq: SbHy AlsAmrAŶy, T1.
34. Alsbky çbd AlwhAb bn çly, TbqAt AlŝAfçyħ AlkbrŶ, dAr ĂHyA› Alktb Alçrbyħ, AlqAhrħ, tHqyq: mHmwd AlTnAHy wçbd AlftAH AlHlw.
35. AlsxAwy ŝms Aldyn mHmd bn çbd AlrHmn, (1419h,1999m), AljwAhr wAldrr fy trjmħ ŝyx AlĂslAm Abn Hjr, dAr Abn Hzm, byrwt, tHqyq: ĂbrAhym bAjs.
36. AlsywTy jlAl Aldyn çbd AlrHmn bn Âby bkr, jAmç AlÂHAdyθ, dAr Alktb Alçlmyħ, byrwt, tHqyq: xAld ŝbl.
37. AlsywTy, (1403h), TbqAt AlHfAĎ, dAr Alktb Alçlmyħ, byrwt, T1.
38. AlTbrAny slymAn bn ÂHmd Âbw AlqAsm, (1415h,1995m), mçjm AlTbrAny AlÂwsT, dAr AlHrmyn, AlqAhrħ, tHqyq: TArq bn çwD Allh.
39. Abn çbd AlhAdy AlHnbly mHmd bn ÂHmd, (1998m), tnqyH AltHqyq fy ÂHAdyθ Altçlyq, dAr Alktb Alçlmyħ, byrwt, tHqyq: Âymn ŝçbAn, T1.
40. Alçtr nwr Aldyn, (1427h,2006m), mnhj Alnqd fy çlwm AlHdyθ, dAr Alfkr, dmŝq.
41. Alçqyly Âbw jçfr mHmd bn çmrw Almky, (1404h,1984m), AlDçfA› Alkbyr, dAr Almktbħ Alçlmyħ, byrwt, tHqyq: çbd Almç Ty Âmyn qlçjy, T1.
42. Abn fArs ÂHmd, (1423h,2002m), mqAyys Allγħ, AtHAd

ktAb Alʿrb, tHqyq: ʿbd AlslAm mHmd hArwn.

43. qlʿjy mHmd rwAs, (1408h,1988m), mʿjm lγħ AlfqhA', dAr AlnfAŶs, T2.
44. Almzy jmAl Aldyn ywsf bn ʿbd AlrHmn, (1406h,1985m), thðyb AlkmAl fy ÂsmA› AlrjAl, mŵssħ AlrsAlħ, tHqyq: bŝAr ʿwAd mʿrwf, T4.
45. mslm bn AlHjAj, SHyH mslm, dAr ĂHyA› AltrAθ Alʿrby, byrwt, tHqyq: mHmd fŵAd ʿbd AlbAqy, T1.
46. Almʿlmy ʿbd AlrHmn AlymAny, (1406h,1986m), Altnkyl bmA fy tÂnyb Alkwθry mn AlÂbATyl, Almktb AlĂslAmy, tHqyq: mHmd nASr AlÂlbAny, T2.
47. Abn Almlqn srAj Aldyn ʿmr bn ʿly, (1425h,2004m), Albdr Almnyr fy txryj AlÂHAdyθ, dAr Alhjrħ, AlryAD, tHqyq: mSTfŶ Âbw AlγyT, T1.
48. Abn Almlqn, (1411 h), mxtSr AstdrAk AlHAfĎ Alðhby ʿlŶ mstdrk AlHAkm, dAr AlʿASmħ, AlryAD, tHqyq: ʿbd Allh AllHydAn wsʿd bn ʿbd Allh, T1.
49. AlmnAwy mHmd ʿbd Alrŵwf, (1415h,1994m), fyD Alqdyr ŝrH AljAmʿ AlSγyr, dAr Alktb Alʿlmyħ, byrwt, tHqyq: ÂHmd ʿbd AlslAm, T1.
50. Abn mnĎwr mHmd bn mkrm AlÂnSAry, (1414h), lsAn Alʿrb, dAr SAdr, byrwt, T1.